ترأست الاجتماع الرابع والسبعين للجنة وكلاء وزارات المالية

أسيل المنيفي: تعزيز العمل الاقتصادي الخليجي

أسيل المنيفي وخالد السنيدي يتوسطان وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس (متين غوزال)

علي إبراهيم

استضافت الكويت أمس الاجتماع الرابع والسبعين للجنة وكلاء وزارات المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ترأست الاجتماع وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي، وبمشاركة الأمين المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية للأمانة العامة بمجلس التعاون خالد السنيدي، ووكلاء وزارات المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في إطار التحضير للاجتماع الرابع والعشرين بعد المائة للجنة التعاون المالي والاقتصادي المقرر انعقاده في 2 أكتوبر 2025 بدولة الكويت.

وأبدى وكلاء وزارات المالية بدول المجلس توافقهم على جميع الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، مؤكدين حرص دول مجلس التعاون على تعزيز أطر التنسيق والتعاون وتوثيق أواصر التكامل، بما يعكس تطلعات قادة دول المجلس نحو مزيد من التقدم في مسيرة العمل الخليجي المشترك، لاسيما في المجالات الاقتصادية، كما تم الاتفاق على رفع نتائج أعمال اللجنة وتوصياتها إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد بدول مجلس التعاون، تمهيدا لاعتمادها في الاجتماع المقبل.

وقالت وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي «نتطلع إلى أن تثمر جهودنا المشتركة في تعزيز العمل الاقتصادي الخليجي المشترك بما يحقق الرفعة والازدهار لدولنا وشعوبنا، ونسأل الله أن يبارك في مساعينا ويوفقنا لما فيه خير أوطاننا ومجتمعاتنا».

وأشارت المنيفي إلى قوة اقتصادات دول الخليج وإمكاناتها الكبيرة في مواجهة التحديات العالمية وتعزيز مكانتها الاقتصادية دوليا، وأن المتغيرات العالمية المتسارعة تتطلب تحليل انعكاساتها على الاقتصادات الوطنية والإقليمية والاستفادة من الفرص ومعالجة التحديات لتحقيق نمو مستدام يعزز مكانة دول التعاون على الساحة الاقتصادية العالمية.

وذكرت أن توقعات معدل النمو الاقتصادي الخليجي تصل إلى 3,2٪ هذا العام، وترتفع إلى 4,5٪ العام المقبل مدفوعة بتوجه دول التعاون إلى تنويع الاقتصاد، والتوسع في الأنشطة غير النفطية، وتوطين القوى العاملة في القطاع الخاص، وإصلاحات سوق العمل، والاستثمار في البنية التحتية والمشاريع السياحية والطاقة المتجددة.

وأكدت المنيفي الحرص البالغ لوزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم دعم مسيرة التعاون المالي والاقتصادي المشترك واهتمامه بمتابعة مخرجات هذا الاجتماع. بدوره، قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون خالد السنيدي إن اقتصادات دول المجلس رسخت مكانتها الإقليمية والدولية رغم التحديات الاقتصادية والمالية العالمية المتواترة، وأن القطاعات غير النفطية شكلت 77,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من 2024، مع توقع استمرار نموها بمعدل 3,3٪، ما يؤكد نجاح مسيرة التنويع الاقتصادي.

على هامش ملتقى جمع المتدربات والشركاء

«NBK RISE» يجمع المشاركات في النسخة الثانية من البرنامج لتعزيز وتبادل الأفكار والرؤى حول تمكين القيادات النسائية

نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر متوسطة متدربات الدفعة الثانية من برنامج «NBK RISE»

استضاف برنامج «NBK RISE» جلسة تواصل وملتقى جمع متدربات الدفعة الثانية من البرنامج، حيث أقامت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر مأدبة غداء بهدف تعزيز العلاقات بين المشاركات والشركاء في البرنامج.

وجمع اللقاء البحر مع ممثلي شركاء برنامج «NBK RISE»، وهم: شركة أبيات، بنك الخليج، اتحاد مصارف الكويت، مؤسسة البترول الكويتية، شركة أوريدو الكويت، وشركة المركز المالي، وذلك لتبادل الأفكار وتعزيز الرؤى حول تمكين القيادات النسائية. وتستعد المشاركات القادمات من مختلف القطاعات والدول لتقديم عروضهن النهائية خلال حفل تخرجهن الذي سيقام في أكتوبر المقبل.

وبرنامج «NBK RISE» هو مبادرة صممت خصيصا لدعم القيادات النسائية وتمكينهن من الوصول إلى أعلى المناصب، حيث تأتي هذه المبادرة تماشيا مع الإستراتيجية الطموحة لبنك الكويت الوطني والهادفة إلى تعزيز دور المرأة في القيادة على مستوى المؤسسة والدولة والمنطقة والعالم، وترسيخا لالتزامه بمبادئ التنوع والمساواة والشمول وفقا لأرقى المعايير العالمية.

وقد شهد البرنامج مشاركة 25 متدربة متميزة من خبرات مهنية متنوعة، ضمت موظفات من بنك «الكويت الوطني–الكويت» وأفرعه الخارجية، بالإضافة إلى مجموعة الوطني للثروات، وممثلات عن شركات إقليمية مرموقة مثل: مؤسسة البترول الكويتية، شركة Ooredoo، اتحاد مصارف الكويت، شركة أبيات، بنك الخليج، شركة المركز المالي، J's Bakery، وإنترفست كابيتال بارتنرز نيويورك. وينقسم البرنامج إلى وحدات تدريبية متعددة تهدف إلى تطوير المهارات القيادية والإستراتيجية ومهارات التواصل والتعامل مع الآخرين، مع التركيز على إعداد المشاركات لتولي مناصب قيادية متميزة في المستقبل.

وعقدت الوحدة التدريبية الرابعة والنهائية من البرنامج بالتعاون مع جامعات مرموقة، وركزت على المهارات السلوكية والتأثيرية. وتناولت مواضيع محورية بالغة الأهمية مثل: مواجهة التحديات، القيادة الإستراتيجية، الاتجاهات الكبرى ومستقبل العمل، اتخاذ القرارات الفعالة، التفويض والتمكين، والرفاهية العامة، كما استعرضت المتدربات قدرتهن على تطوير مشاريعهن النهائية استعدادا للعروض التقديمية أمام الإدارة التنفيذية، من أجل التطبيق العملي للمعارف والمهارات المكتسبة خلال رحلتهن في البرنامج.

ولم يقتصر التركيز في هذه الدفعة على تطوير المهارات القيادية فحسب، بل شمل أيضا تعزيز التواصل العالمي والتعرف على الخبرات الدولية المتنوعة، مما ساهم في تعميق الفهم المشترك وتعزيز التعاون الإستراتيجي عبر الحدود، وأثمر عن إنشاء شبكة قوية من القيادات النسائية المتصلة عبر مختلف القطاعات والدول.

ويحرص بنك الكويت الوطني دائما على تعزيز تكافؤ الفرص ودعم التنوع والمساواة والشمول في بيئة العمل، من خلال المبادرات الإستراتيجية والبرامج المتخصصة التي يطلقها لتطوير القيادات النسائية، وهو ما ساعد على زيادة عدد النساء في المناصب القيادية والإشرافية بالبنك.

وتعد زيادة تمثيل القيادات النسائية ومنحهن فرصا للمشاركة في صنع القرارات الحاسمة من أبرز التوجهات الإستراتيجية للمؤسسات العالمية، لاسيما أن المرأة أكثر انخراطا في القضايا الاجتماعية، وهو ما يسهم في تهيئة بيئة تعزز التنمية المستدامة وتحقق تأثيرا إيجابيا في المجتمع على المدى الطويل.

ويسعى برنامج «NBK RISE» إلى إحداث تأثير مستدام على مختلف القطاعات من خلال بناء مجتمع متنوع من القيادات النسائية، حيث تقوم خريجات البرنامج بتوجيه ودعم المرشحات الطموحات مستقبلا. ويعكس البرنامج التزام الوطني الراسخ بتعزيز التنوع بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق طموحاتها المهنية، وقد حظي بإشادة واسعة النطاق وحصد العديد من الجوائز المرموقة، من بينها: جائزة التميز في تنمية وتطوير القيادات النسائية من مؤسسة MERIT، والجائزة الفضية في فئة التميز في الشمول والمساواة والتنوع ضمن جوائز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جمعية إدارة الموارد البشرية الأميركية (SHRM)، إضافة إلى جائزة من «يوروموني».

الخطيب: الذكاء الاصطناعي يطور «البترول الوطنية»

وضحة الخطيب

قالت الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية الرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة وضحة أحمد الخطيب أن السنوات الأخيرة شهدت تناميا متسارعا في استخدامات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأمام فوائده التي تنعكس بشكل إيجابي لصالح تطوير الأعمال في العديد من المجالات، ومنها بطبيعة الحال صناعة النفط والغاز، إلا أن هناك في الجانب الآخر بعض السلبيات والمخاطر، التي يجب الوعي بها من قبل المستخدمين، واتخاذ ما يلزم من احتياطيات وإجراءات لتجنب التعرض لتأثيراتها. وأضافت الخطيب في رسالة وجهتها إلى العاملين قائلة: «بالنسبة لنا في شركتي البترول الوطنية والبترولية المتكاملة، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تطوير أدائنا، وتعزيز مسيرتنا للتحول الرقمي، وهذا ما لمسناه بالفعل من خلال الابتكارات والمواهب والأفكار التي عرضت في شهر أبريل الماضي، ضمن فعالية الهاكاثون الخامس، وفي مقابل الفرص والمزايا العديدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، فإنه يطرح كذلك تحديات جدية تتعلق بالسلامة والأمن وحماية البيانات، وللتعامل المثمر معها بادرت دائرة تقنية المعلومات في «البترول الوطنية» إلى وضع حوكمة ومعايير شاملة للذكاء الاصطناعي، وقد تم اعتمادها مؤخرا من قبل الإدارة العليا، بعد الرجوع إلى أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

جمعية العقيلة التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية

تعلن جمعية العقيلة التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة في الجمعيات التعاونية بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (11578) والأنشطة كالتالي:

م	النشاط المطلوب استثماره من قبل الجمعية والمطابق لتصنيف الدولي لدى وزارة التجارة الوارد بالقرار الاداري رقم GM3255/2022 من مدير عام بلدية الكويت في 2022/9/18	الرخصة المطلوبة من المستثمر حسب التصنيف الدولي لدى وزارة التجارة الوارد بالقرار الاداري رقم GM3255/2022 من مدير عام بلدية الكويت في 2022/9/18	المساحة	القيمة الإيجارية	الموقع	الرقم الآلي للنشاط
1	مطعم	مطعم	63	300	العقيلة قطعة 2 - محلات الحديقة – بجوار السوق المركزي محل رقم 15	20957141

وذلك وفقاً الشروط التالية:

1. تطبق أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية ذات الصلة وخاصة القرار الوزاري رقم (75/أ) لسنة 2019 بشأن المشروعات الصغيرة بالجمعيات التعاونية.
2. أن يكون المتقدم مقيدا في السجل الوطني لدي الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نشاط واحد لايمكن تغييره لاحقا الا بعد مضي سنة من تاريخ التسجيل.
3. أن تكون لديه رخصة تجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح ومضي علي اصدارها سنة علي الاقل من تاريخ التقديم .
4. أن يقوم باستخراج براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة بعدم وجود رموز على الرخصة.
5. يقدم الطلب على كراسة الشروط المسلمة من الجمعية نظير رسم قدره (50 د.ك) خمسون دينار كويتي فقط، غير قابلة للاسترجاع وذلك اعتبارا من تاريخ(2025/09/22) وحتي تاريخ(2025/10/13) من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 3:00 عصراً .
6. توضع كراسة الشروط بعد تعبئة بياناتها بمظروف يغلق ويوضع مباشرة من قبل مقدم العطاء في الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية حولي الدائري الرابع – من تاريخ (2025/09/22) الي تاريخ (2025/10/13) خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتبارا من الساعة 9 صباحا حتى الساعة 3 عصراً، على ان يكتب على المظروف اسم الجمعية المعنية والنشاط المطلوب دون الإشارة الى بيانات أخرى
7. على من وقعت عليه الترسية مراجعة إدارة الجمعية خلال 15 يوماً من تاريخ الترسية لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد مع الجمعية.
8. علي اصحاب العطاءات ضرورة الحضور أثناء اجتماع لجنة فض المظاريف باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بمنطقة حولي وذلك لتسهيل عملية القرعة في حال تم الاجماع علي حصولها ، وفي حال عدم الحضور من قبل مقدمي العطاءات فيجب عليهم عمل تفويض مسبق لرئيس مجلس ادارة الجمعية او المكلف عنه بالحضور اجراء القرعة.

على ان يقدم صاحب العطاء طالب الاستثمار المستندات التالية:

1 - صورة البطاقة المدنية سارية
2 - شهادة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تثبت انه مقيد لديه بسجل المبادرين في نشاط واحد.
3 - صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح .
4 - براءة ذمة تفصيلية من الهيئة العامة للقوى العاملة لاسيما عدم وجود رموز على الرخصة.
5 - صورة من اعتماد التوقيع ساري المفعول.
6 - شهادة من الجمعية عما اذا كان مقدم الطلب مساهما بالجمعية التعاونية أو أحد الوالدين على الا تقل عضويتهم عن سنة ميلادية كاملة وأن تكون إقامة المتقدم بنفس منطقة عمل الجمعية حسب البطاقة المدنية وتقديم صورة عن اثبات الجنسية الكويتية حديثة التاريخ.
7 - تقديم شهادة ميلاد للمتقدم في حال تقديم الطلب عن أحد الوالدين كمساهمين في الجمعية.
8 - وصل كراسة الشروط علي أن تكون الكراسة عددها(3) صفحات معبأة وموقعة ومختومة من قبل الجمعية والمستثمر.
9 - صورة من عقد تأسيس الشركة وتعديلاته.

رئيس مجلس الادارة

توقعات بنمو الاقتصاد المحلي بنسبة 2,6٪ في 2025 مع زيادة الإنتاج النفطي

«النقد»: اقتصاد الكويت يحقق تعافياً مدفوعاً بالنمو غير النفطي

اختتمت بعثة خبراء صندوق النقد الدولي زيارتها إلى دولة الكويت خلال الفترة من 15 إلى 22 سبتمبر 2025، وذلك في إطار المشاورات الدورية التمهيدية لزيارة بعثة الصندوق المرتقبة لعام 2025 بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق.

وقد تولى بنك الكويت المركزي، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والجهات المحلية المعنية، إنجاز الترتيبات الخاصة بهذه الزيارة، بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية، وذلك لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة النقدية ومتانة القطاع المصرفي والمالي.

وقال صندوق النقد الدولي إن اقتصاد الكويت حقق تعافيا في سياق ارتفاع إنتاج النفط وقوة النمو غير النفطي، وتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2,6٪ في 2024، مدفوعا بهبوط قدره 6,9٪ في ناتج القطاع النفطي بسبب تخفيض إنتاج النفط في ظل اتفاق «أوبيك+»، وذلك على الرغم من النمو غير النفطي الذي بلغ 1,8٪ في ظل قوة الطلب المحلي من القطاع الخاص. وبوادر التعافي في طريقها نحو التحقق، مع ارتفاع في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قدره 1٪ (على أساس سنوي) في الربع الأول من عام 2025. وبالنسبة لعام 2025، وتشير التوقعات إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2,6٪ مع إنهاء تخفيضات إنتاج النفط في ظل اتفاق «أوبيك+» الذي سيؤدي إلى زيادة ناتج القطاع النفطي بنسبة 2,4٪، وارتفاع النمو غير النفطي إلى 2,7٪ نتيجة لزيادة قوة الطلب المحلي من القطاع الخاص. وأشار التقرير إلى ان التضخم ويواصل مساره نحو الاعتدال، ولكن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبا على رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الخارجي، وتراجع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2,9٪ في 2024، انعكاسا لانخفاض التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2,4٪.

ويتوقع استمرار تراجع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين وبلوغه 2,2٪ في 2025 نظرا للانخفاض التدريجي حتى هذا الوقت من العام الحالي (2,3٪ على أساس سنوي في شهر يوليو) والاستقرار المتوقع في أسعار الواردات في الفترة المتبقية من العام. وتشير التوقعات إلى ارتفاع عجز المالية العامة للحكومة المركزية المدرجة في الميزانية إلى 7,8٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2026/2025، مقابل 2,2٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2025/2024، وهو ما يرجع في الأساس إلى انخفاض إيرادات النفط. وبالتوازي مع ذلك، يتوقع تراجع فائض الحساب الجاري إلى 26,5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2025، مقابل 29,1٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، وذلك انعكاسا لانخفاض الصادرات النفطية بصفة أساسية.

وقال التقرير ان الكويت حافظت على الاستقرار المالي، ويتوقع ارتفاع نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص غير المالي إلى 6,1٪ في 2025، مقابل 5,2٪ في 2024، نظرا لوتيرته حتى هذا الوقت من العام الحالي (6,7٪ على أساس سنوي في شهر يوليو) ليدعم بذلك قوة الطلب المحلي من القطاع الخاص، وحافظت البنوك على احتياطيات قوية من رأس المال والسيولة، في حين لاتزال القروض المتعثرة منخفضة. وأضاف: «تتسم المخاطر على الآفاق الاقتصادية بتوازنها بشكل عام. هذا كما أن الاقتصاد عرضة بشكل كبير على المدى القصير لاحتمالات قد تدفع نحو التحسن أو التراجع بسبب التغيرات في أسعار النفط وحصص الإنتاج في ظل اتفاقية «أوبيك+»، والتي قد تنشأ عن التقلبات في النمو العالمي، والتوترات الجيوسياسية، أو الإمدادات النفطية من البلدان خارج مجموعة أوبيك+».

وأشار إلى تحقق تقدم على صعيد الإصلاحات المالية والهيكلية، حيث اتسع نطاق ضريبة دخل الشركات في يناير 2025 والبالغة 15٪ لتغطي كل الشركات الكبرى متعددة الأطراف، بالإضافة إلى صدور قانون الدين العام الجديد في مارس 2025، وهو ما مكن الحكومة من إصدار سندات دين للمرة الأولى منذ نحو عقد من الزمن، ويتعين التعجيل بتنفيذ الإصلاحات للتشجيع على تنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز المنافسة، ودفع عجلة النمو غير النفطي.

3,07 مليارات دينار فائض الميزان التجاري للكويت في 4 أشهر

علي إبراهيم

كشفت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء عن تحقيق الكويت فائضا في ميزانها التجاري خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي 2025، حيث بلغ الفائض نحو 3,077 مليارات دينار، وهو ما يعكس متانة القاعدة الاقتصادية للدولة ومرونة تجارتها الخارجية في مواجهة مختلف المتغيرات الإقليمية والعالمية.

وبحسب إحصاءات التجارة الخارجية للفترة الممتدة من يناير حتى نهاية أبريل 2025، فقد بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري للكويت 11,723 مليار دينار، وهو ما يعكس انفتاح الاقتصاد الكويتي على الأسواق العالمية وتوسع حركة الاستيراد والتصدير في قطاعات متنوعة، فقد سجلت الواردات ما قيمته 4,323 مليارات دينار، بينما وصلت الصادرات إلى 7,4 مليارات دينار، بما عزز من تحقيق الفائض التجاري الكبير. وعند تحليل تفاصيل الصادرات، يتضح أن النفط ومشتقاته الأساسية لا يزالان يمثلان حجر الزاوية في الأداء التجاري، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة نفسها 6,588 مليارات دينار، من بينها 5,095 مليارات دينار خلال الربع الأول من العام، بينما بلغت 1,49 مليار دينار في أبريل فقط، وهو ما يعكس استمرار قوة الطلب العالمي على النفط الكويتي وقدرته على المحافظة على مستويات مستقرة من العوائد.

أما على صعيد الصادرات غير النفطية، فقد حققت الكويت أداء إيجابيا أيضا، إذ بلغت قيمتها الإجمالية خلال أول أربعة أشهر من العام نحو 472,5 مليون دينار، بينها 334,63 مليون دينار خلال الربع الأول و137,8 مليون دينار في أبريل وحده، ويعكس هذا النمو في الصادرات غير النفطية توجها استراتيجيا نحو تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة القطاعات الصناعية والتجارية المختلفة إلى جانب النفط، بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

ويشير تحليل حركة الميزان التجاري إلى أن الفائض البالغ 3,077 مليارات دينار خلال أربعة أشهر فقط، يمثل قاعدة قوية لدعم الحساب الجاري وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، لاسيما مع استقرار مستويات الواردات. ثانيا، استمرار تدفق الصادرات النفطية بأرقام مرتفعة يضمن للكويت سيولة مالية تعزز من الإنفاق الرأسمالي على مشاريع البنية التحتية والخطط التنموية. ثالثا، فإن الزيادة المتدرجة في الصادرات غير النفطية تمثل خطوة استراتيجية تعكس نجاح السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني وتشجيع قطاع الصناعات التحويلية.

قفزة كويتية في المشاريع.. 222 مليار دولار حجم السوق

علاء مجيد

كشفت مجلة ميد أن مؤشر مشاريع دول الخليج شهد ارتفاعا للشهر السادس على التوالي خلال الفترة الممتدة من 14 أغسطس إلى 12 سبتمبر 2025، مسجلا نموا بنسبة 0,2٪، لتبلغ قيمة المشاريع في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي نحو 3,87 تريليونات دولار، وسط تسجيل جميع الأسواق الخليجية مكاسب واضحة في القيمة السوقية للمشاريع باستثناء السوق السعودية.

وجاءت الكويت في صدارة النمو، حيث توسع سوق المشاريع بنسبة 2٪، وهو أعلى نمو في دول الخليج من حيث النسبة، لترتفع قيمة مشاريعها إلى 222 مليار دولار. ويؤكد هذا الأداء أن الكويت أصبحت قوة محركة في سوق المشاريع الخليجية، بفضل رؤية واضحة وخطط تنفيذية دقيقة، تجعلها نموذجا يحتذى في تحويل المشاريع الضخمة من فكرة إلى واقع ملموس يعزز التنمية الاقتصادية ويستقطب الاستثمار في المنطقة.

وقالت مجلة ميد أن الكويت شهدت توقيع عقود بقيمة 4,1 مليارات دولار، وهو ما يمثل نقطة إيجابية نادرة للبلاد وسط الركود الأخير في نشاط المشاريع، وجاءت الغالبية العظمى من هذه القيمة الزور الشمالي 2 و3 المستقل للكهرباء والمياه، حيث وقعت شركة أكوا باور السعودية وشركة الخليج للاستثمار خطاب تفاهم لتطوير المشروع، الذي من المتوقع أن يكون أكبر محطة من هذا النوع في البلاد، بطاقة صافية لتوليد الكهرباء تبلغ على الأقل 2,700 ميغاواط، وسعة إنتاج مياه محسنة تبلغ على الأقل 120 مليون جالون إمبراطوري يوميا.

وفقا لتحليل «ميد»، يبدو أن التوقعات للكويت لبقية 2025 واعدة، مع موافقة الحكومة على إنفاق رأسمالي بحوالي 1,7 مليار دينار لأكثر من 90 مشروعا، وتشمل هذه المشاريع التي ستغطيها هذه الأموال مجالات السكك الحديدية، الطرق، المياه والكهرباء، بالإضافة إلى مشروع ميناء مبارك الكبير.